انـفـجـار سـؤال الـهـويـة

ساطع راجي

وأخيرا، بعد قرن من التلاعب وغش الذات والتخدير، انفجر سؤال الهوية بوجه الجميع في منطقتنا التي لم يعد من السهل اطلاق اسم عليها، سؤال الهوية هذا كان يدار خلال عقود من السنين داخل حلقات النخبة أو بين زعماء السياسة واحزابها، وكان الجمهور هامشا فيه أو ضحية لبعض معاركه، كان السؤال يصعد ويهبط متأثرا بالتحولات السياسية وتداول الزعماء مقاعدهم عبر الانقلابات والاغتيالات، كان كل واحد منهم يريد أن يكون بداية جديدة فيستعين بالمثقفين المنشغلين أبداً بسؤال الهوية أو الذين استحوذت عليهم إحدى الاجابات فيوفر هؤلاء عدداً مناسباً من العبارات الهلامية التي تستخدم دعاية للعهد الجديد وتبدو في نفس الوقت تحديدا لهوية المرحلة، أي إن السلطة هي التي تحدد الهوية ولو بالحديد والنار.

في أيامنا هذه، دخل "العامة" في محنة سؤال الهوية، إنها أيام الديمقراطية أيام العامة، حيث لا زعماء، بل ان غياب الزعماء هو اكبر المشتركات بين الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وفي الحراكات المتصاعدة في بقية بلدان المنطقة، هذه الايام يتورط العامة في توفير الاجابة على سؤال الهوية الملح في اكثر من بلد لأن الاجابة هي التي تحدد شكل الدولة ومسارها ومستقبلها بعد انهيار الهياكل القديمة، وهي هياكل كانت قائمة على اجابات ترقيعية وملفقة قادت الى دوامة من الخراب والفشل والاحتقانات لأنها لم توفر اجابات حاسمة ولم تسمح في نفس الوقت للمجتمع باقتراح إجابات ممكنة قابلة للتداول والمناقشة والقمع يؤدي الى العنف والعنف المضاد، وهكذا جاءت سنوات الهويات المتحاربة، قومية ودينية وفكرية، انفجر سؤال الهوية فاندلقت احشاء المجتمع ومكبوتاته وجثثه، خرجت القبائل شاهرة سيوفها كما أفلت الاموات من قبورهم، الجميع يريد مكانا في المشهد وكل ذلك عبر الاجابات المقترحة على سؤال الهوية، وهي اجابات تتسلح بالعنف أكثر مما تمتلك من قدرة الاقناع او فرص النجاح.

التلكؤ في الاجابة او الاجابات الترقيعية بحجة الوسطية (التالفة) او الاجابات غير الحاسمة ستؤدي الى خسائر فادحة وحالة كارثية من الفشل كما هو حاصل في العراق، حيث يريد المواطنون بلدا موحدا حديثا لكنهم ينتخبون زعامات وقوى طائفية او عنصرية تريد إحياء الماضي الذي اصطنعته في ادبياتها على هواها وعلى رغم حقائق التاريخ والجغرافيا، مواطنون يريدون التعايش لمكونات متنوعة بينما هم ينساقون في واحدية متلفة تؤسس لكانتونات ودول صغيرة بقياسات تنطبق على اجساد الزعماء والاحزاب.

على مدى عقود كان سؤال الهوية يطرح شعبيا بصيغة "من نحن؟" وهي صيغة تتحول في التداول الى سؤال "من كنا، من أين جئنا؟" أي انه ليس سؤالا عن الذات بل عن الاصل، وعليه كان النقاش دائما أشبه ببحث في علم الوراثة او علم الانساب، كأننا شعوب من اللقطاء أو الطارئين، إنه سؤال بدوي بحت وكانت الاجابات عنه تتوفر عبر عمليات غش يقوم بها تلاميذ فاشلون يطلق عليهم اسم مفكرين من باب الخداع أو باب المزاح أو باب النفاق وهي أبواب دخلتها شعوب تائهة منذ ما يزيد على قرن، كان التلاميذ الفاشلون ينظرون الى الاجابات في الدفاتر الامتحانية لشعوب بعيدة عنا مكانيا أو زمانيا في تجارب مختلفة ثم يسرقون الاجابات ويضعون اسماءهم عليها فتكون النتيجة دائما صفرا كبيرا ملوثا بأنهار من الدم، ولكن هاهي ساعة الحسم دقت كما يقول القذافي مثل حقيقة من فم مجنون.

هل شعوب هذه المنطقة عرب وكرد وتركمان وامازيغ وأرمن واسرائيليون و..إلخ حسب انسابهم؟، أم هم مسلمون ومسيحيون ويهود وصابئة وزرادشتيون و..إلخ حسب اديانهم، أم هم سنة وشيعة وعلويون واسماعليون وبهائيون و...إلخ حسب طوائفهم، أم هم قوميون وعلمانيون ودينيون وشيوعيون و...إلخ حسب أحزابهم، وهناك قوائم اخرى كثيرة من الهويات التي يمكن ان تكون إجابات لسؤال الهوية بصيغة "من نحن؟"، واختيار مفردة واحدة لتكون الاجابة على السؤال اعلان حرب الجميع ضد الجميع أما القول إن الاجابة هي كل تلك المفردات فهو نوع من الخداع العاطفي يؤسس للاعتراف بطواقم هائلة من الزعامات تريد أن تحكم ما يسمى دولا.

توفير الاجابة على سؤال الهوية هو حاجة حيوية لتحقيق الامن والتنمية والسلام وبناء الدول ويبدو إن أي اجابة حاسمة في منطقتنا لن تتوفر إلا بتغيير صيغة السؤال فبدلا من "من نحن؟" يمكن اعتماد صيغة "ماذا نريد؟"، وبدلا من سؤال الاصل يمكن اللجوء الى سؤال المستقبل.

الاحتيال السياسي يمكن ان يقود أيضا الى تحريف تدميري لسؤال الهوية بصيغة المستقبل فأحدهم قد يقول في إجابته المقترحة على السؤال "نريد دولة دينية" أو "نريد دولة قومية" أو "نريد دولة علمانية" لكن هذه الاجابات تتعلق بما يريده حزب يخطط للاستيلاء على الحكم لفترة طويلة أكثر مما يفكر ببناء دولة تستجيب لحاجات المجتمع، والمهووسون بالسلطة سيجدون الكثير من الاتباع الاغبياء الذين لايميزون بين ما يريدونه هم وما يريده زعماؤهم وبالتالي سيبقى هؤلاء الاتباع سجناء للاجابات والاسئلة الخاطئة وهو ما يجر الى صدامات ودول تائهة تحت تأثير السموم التي انبعثت عن انفجار سؤال الهوية في المنطقة، المشكلة الكبرى في التعامل مع سؤال الهوية على انه سؤال الاصل والانتماء إنه سيقود الدولة حتما الى الاصطدام بدولة اخرى بعد اتهامها بتبني اصل او انتماء مضاد، هذا طبعا بعد أن تتم تصفيات سياسية وجسدية للاصول والانتماءات الداخلية المضادة.

يكاد الامر يشبه الحلقة المفرغة او المقامرة ذلك إن النجاح في استبدال صيغة سؤال الهوية لايحتاج فقط الى قوى سياسية تتبنى الصيغة الجديدة ولا الى جماهير تدعم تلك القوى فقط بل يحتاج الى قدرة على التنفيذ يتبناها الساسة ويدعمها ويستجيب لها المجتمع.

سؤال الهوية قد يعرض من يقترب منه الى السخرية والخطر، والسخرية سببها ركام اللغو الذي تبعثر لعقود بلا نتيجة الا اذا اعتبرنا التحريض وسيطرة روح الانتقام والكراهية نتيجة معترف بها، أما الخطر فسببه إن هناك في كل مجتمع دزينة على الاقل من القوى التي تدعي امتلاكها اجابات حاسمة ومقدسة لا يرقى اليها شك وتعتبر مجرد الاحتكاك بسؤال الهوية جريمة كبرى.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

قضايا الرأي العام

متى تصبح قضية ما، مثار اهتمام وانشغال عدد كبير من الناس، خصوصا إذا لم يكن بينهم توافق مسبق بشأنها، تكون قد تحولت إلى قضية رأي عام. والرأي العام في الأصل مصطلح غربي تم استخدامه من قبل الأنظمة السياسية الديمقراطية التي كان يحلو لها التحدث عن الرأي العام باعتبارها تُعبّر عن رأي الجمهور وليس عن رأيها.

وعن الرأي العام، يقول جيمس برايس: انه اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يُدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة.

ويعرّفه ليونارد توب: بأنه يشير إلى اتجاهات وأفكار الناس حول موضوع ما حينما يكونون أعضاء في نفس الجماعة الاجتماعية.

ويقول فلويد البرت: إن الرأي العام تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عمّا يرونه في مسألة ما، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية، بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي.

أما جيمس يانج فيقول: الرأي العام هو الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته وذلك بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها، على أن يتم الوصول إلى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها العقل والمنطق، وأن يكون لهذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة.

ويعتقد البعض إن قضايا الرأي العام لا تكون إلا عندما تغطيها وسائل إعلام فاعلة، وتنظم القنوات الفضائية مناظرات بشأنها مع السيد (عبد الباري عطوان) أو السيد مهدي أو السيد (روبرت ساتلوف)، أما القضايا التي تواجهها وتنشغل بها الأغلبية الصامتة الساكنة في الحواري والأزقة والتي تستخدم الطرق الخارجية وتتعاطى مع نقاط التفتيش وتفزعها إجراءات المساءلة والعدالة التي تطول أحيانا بعض المساكين الذين لا ذنب لهم، إلا لان آخرين يمكنهم كتابة تقرير وأداء يمين، فلا يراها من يُفترض أن يراها..

وقضايا الرأي العام، مثل بعض الأشخاص الذين خلقتهم الفضائيات، فتسيّدوا علينا وأصبحوا مسؤولين وناطقين رسميين، فنحن لا نهتم بأية قضية إلا عندما تمتشقها الصحافة والتلفزة، ويُديرها سياسي أو حزب لمصلحته، فَيُسخِر الفضائية التي يمتلكها للتنديد بالحكومة أو بحزب آخر أو بمؤسسة، ونحن نُصدق هذيان المسؤول وبكاءه على تِلك القضية أو على شريحة المشمولين.. وما أن ينتهي العرض، ويستوعب الناس (الطعم)، فإذا صاحبنا في فندق الرشيد يعقد مؤتمرا صحفيا عن مسألة أخرى لا صلة لها بالمسألة (موضوع البحث)..

وإذا عدنا إلى ما تقوله الصحافة وبقية وسائل الإعلام، نجد أن عشرات القضايا التي ترقى إلى أن تكون قضايا رأي عام، قد مرت مرور الكرام على من يعنيهم الأمر ولم يأبهوا بها لمجرد أن فضائيات بعينها لم تغطها، أو (تنبش فيها).. أما صحافتنا الوطنية، وفضائياتنا فلا تأثير لها، ولتهتف إلى الصباح دون أن يسمعها أحد.

وللحديث بقية..

كاريكاتير

■ عادل صبري

جسر

■ د. سعد بن طفلة العجمي★
saad@alaan.cc

بعد الانسحاب.. هل يعيد التاريخ نفسه؟

العام ١٩٧٥ هندس "السيد النائب" – وهو ما كان يشتهر به الرئيس السابق صدام حسين حين كان نائبا للرئيس البكر– الجبهة الوطنية التي أراد إدخال معظم الأحزاب العلمانية فيها ليسوّق من خلالها قبول الجميع بحكم البعث العربي الاشتراكي قائدا للجميع وبمشاركتهم ومباركتهم وقبولهم.

تردد الشيوعيون العراقيون ثم دخلوا في الجبهة بتشجيع من الاتحاد السوفييتي آنذاك الذي كان يرى في صدام حسين شخصية راديكالية وطنية معادية للامبريالية.

بدأ صدام حسين بتصفية قيادات الأحزاب وكوادرها بعد اختراقها والتعرف عليها، وكانت الأحزاب تتفرج على عناصرها وقياداتها وهي تختفي وتتلاشى وتموت في ظروف غامضة كحوادث شاحنات وتسمم وغيرها، وهي "الفرجة" واللامبالاة التي قال عنها مظفر النواب: "هذا حزب يتخوزق مختارا لا إكراها ولا بطيخا".

دارت الأيام، وأصبح "الطالب مطلوب"، فالبعثيون هم المطاردون اليوم في العراق الديمقراطي الجديد، وهي مطاردة تعيد التاريخ ثانية: حكومة ائتلافية وطنية يقودها حزب الدعوة وتضم بعثيين سابقين بينهم السيد صالح المطلك. صحيح أن التحالف هشّ وضعيف، لكنه باق– حتى وقت كتابة هذه المقالة– ولو بالاسم على الرغم من خلو أهم المقاعد الوزارية: الداخلية والدفاع والأمن الوطني.

البعثيون يجدون أنفسهم في موقف الشيوعيين والقوميين في جبهة "السيد النائب" بالسبعينات: اعتقالات لمئات البعثيين دون تهم من قبل حكومة السيد المالكي أغاضت شركاءه بالحكومة، ولكنهم ما زالوا ضمن تشكيلتها، ويهددون بمغادرتها.

حزب المالكي وشركاؤه من الأحزاب الدينية يبررون الاعتقالات بأنها احترازية، وبأنها تمت لإجهاض محاولة انقلابية على الديمقراطية الفتية!!

العام ١٩٧٩، أزاح "السيد النائب" صدام حسين رئيسه البكر، ليصبح الرئيس الأوحد والقائد الضرورة، ثم بدأ تصفية رفاقه بالحزب تحت ذريعة مماثلة: محاولة انقلابية خططت لها سوريا وحاول تنفيذها أقرب رفاقه، وكانت التمثيلية الشهيرة التي راح ضحيتها المئات من كوادر وقيادات الحزب، بمن في ذلك من كان مسجونا قبل وأثناء المؤامرة – التمثيلية بحجة المشاركة بها، وكان أشهرهم عبد الخالق السامرائي الذي كان يعد من الشخصيات العراقية المحترمة رغم بعثيته.

"ما أشبه الليلة بالبارحة"؟ أم أن السيد المالكي وحكومته يعتقلان فعلا من يتآمرون على الديمقراطية ويخططون للانقلاب عليها؟

من الخارج، أرى أن العراق مقبل على مرحلة طلاق بائن في الشراكة الحكومية التي ضمت ائتلاف دولة القانون– حزب الدعوة، والخوف أن هذا الطلاق سيعقبه طلاق بائن في الشراكة السياسية، وهنا تكون الكارثة والخوف من مواجهات دامية تعقب الانسحاب الأمريكي نهاية العام الحالي.

عسى أن تكون قراءة الخارج للداخل العراقي خاطئة، ولكن التصحيح بيد العراقيين أنفسهم لا غيرهم، وأدوات التصحيح تتطلب الخروج من حالة الانتقام والعيش خارج حالة البعث الدموية، والولوج إلى مصالحة عراقية – عراقية حقيقية وواضحة، تكون أولى متطلباتها منع الخارج، وبالذات الإيراني من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

★ كاتب وأكاديمي كويتي

الـعـلـمـانـيّـة.. هـل هـي الحـل؟

محمد صادق جراد

منذ نجاح الثورات في المشهد العربي وظهور الأحزاب الإسلامية بقوة في الساحة السياسية (النهضة في تونس ، الإخوان في مصر) أصبحنا نسمع عبارة تتردد كثيراً في الساحة لاسيما على لسان الشباب الذين قادوا الثورات وهي "إن الحل يكمن في العلمانية"

وإذا ما أردنا أن نعرف كيف ظهرت الحاجة للعلمانية من خلال العودة بالتاريخ إلى الوراء فسنكتشف أن ظهور العلمانية ارتبط بشكل كبير بالصراع المرير الذي عاشه الغرب المسيحي عبر عقود طويلة ورحلة معاناة ما زالت عالقة في الذاكرة لدى المجتمع الغربي، حينما مارست الكنيسة طقوس التسلط والظلم ضد أبنائها وكانت حينها مصدرا للجهل والتخلف ومثالا للقسوة ومعينا للظالمين من رجال السلطة والإقطاعيين الذين كانوا يستعبدون الناس بمساعدة ومباركة رجال الكنيسة (الاكليروس) .

مما جعل الكنيسة ورجال الدين عبئا ثقيلا على المجتمع الغربي وكابوسا مريعا يستغل الدين أبشع استغلال لتتحول الكنيسة إلى الإقطاعي الأكبر الذي استعبد العامة وأذاقهم كل أنواع الظلم والعذاب .وكان من الطبيعي ان يصدر رد فعل من اجل التخلص من هذه الممارسات والتدخلات التي قامت بها الكنيسة، فكان ظهور الفكر الجديد (العلمانية) الذي دعا إلى إقامة الحياة وإدارة الدولة على أسس العلم الوضعية واعتماد العقل والابتعاد عن الدين وعدم السماح بالتصريح به إلا في حدود معينة لا تتعدى الكنيسة او داخل ضمير الفرد . ومن هنا جاء تعريف جون هوليوك الذي عرف العلمانية بأنها: "الإيمان بإمكانية إصلاح حال الإنسان من خلال الطرق المادية دون التصدي لقضية الإيمان سواء بالقبول أو الرفض".

ويرى عدد آخر من المفكرين أن العلمانية هي فصل الدين عن الدولة (separation of church and state) وهو من أكثر التعاريف شيوعاً سواء في الغرب أو في الشرق، وهو يعني " فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة او المسجد) عن المؤسسات السياسية (الدولة) " وبذلك تحصر العلمانية في المجال السياسي وربما الاقتصادي فحسب .

وتطور هذا التعريف فيما بعد، وأصبحت العلمانية تعني البعد عن الدين واعتباره علاقة روحية محصورة في المسجد أو الكنيسة، ولا علاقة له بشؤون الحياة العامة والخاصة.

نستطيع أن نفهم من تعريف العلمانية إنها تهدف إلى نزع السلطة من الدين ومن الإرادة الإلهية في تسيير أمور الناس وإعطائها بيد البشر الذين يعتبرهم التعريف أفضل من الخالق في تصريف الكون وتشريع القوانين وتحديد قيم الخير والشر .

ولقد جاء هذا التفسير الخاطئ نتيجة ممارسات الكنيسة التي ابتعدت عن التعاليم السماوية وبررت للغرب الابتعاد عن الدين الذي تم تحريفه من قبل رجال الكنيسة آنذاك .

وربما كان كل هذا مبررا للغرب للبحث عن بديل ومخرج يمكّنهم من الإصلاح السياسي عبر تهميش دور الكنيسة واللجوء الى العلمانية كبديل ناجح .

ولكن ما يؤاخذ عليه الغرب إنهم لم يبحثوا عن المسيحية الحقيقية والبعيدة عن التحريف واكتفوا باتخاذ قرارهم بسلب السلطة الإلهية حقها في تشريع وتنظيم حياة الناس.

ومن الجدير بالذكر هنا إن تلك الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة للعلمانية في الغرب لم تكن موجودة إلى حد كبير في مجتمعاتنا الإسلامية لان الإسلام وشريعته السمحاء قد استوعبت مجالات الحياة كافة بالإضافة إلى إن مبادئ التشريع في الإسلام قد فسحت المجال للاجتهاد الذي يستجيب لاحتياجات الناس في كل زمان ومكان .

ويلاحظ الجميع ان الكثير من العلماء ورجال الدين المسلمين يدعون إلى التجديد الديني ومحاولة استنباط الأحكام بما يتلاءم مع روح العصر ويسهل التزام الشارع بتعاليم الدين.

هنا ربما علينا أن نتساءل ،لماذا نجد المطالبات اليوم بان تكون العلمانية هي الحل مادام الإسلام دينا متجددا وبإمكانه استيعاب مجالات الحياة ؟

الجواب ربما سيغضب البعض، لأن السبب يكمن في التطبيق الخاطئ للإسلام من قبل بعض الحكومات في الدول الإسلامية بالإضافة إلى الممارسات الخاطئة التي تقوم بها عصابات القاعدة ومنظمات وأحزاب إسلامية متشددة تعطي صورة مشوهة للإسلام وتلاقي رفضا شعبيا كبيرا، الأمر الذي جعل الناس ينفرون من الدين لأنهم يعتبرون تلك المنظمات الإرهابية ممثلة للإسلام، وبهذا الخلط بين الأوراق يبدأ المجتمع بمحاولة الهروب إلى العلمانية كحل بديل . إذن هل سنجد مستقبلا للعلمانية في تونس ومصر وليبيا والعراق؟ الجواب ممكن أن نلخصه بأننا بدأنا نشهد ظهور علمانية جديدة نستطيع أن نسميها(الإسلام العلماني) الذي يسعى إلى الاعتماد على الحداثة والمدنية في إدارة شؤون الدولة بعيدا عن تأثير المؤسسة الدينية في البلد والتي تسعى بدورها الى ممارسة دورها الاجتماعي والديني دون التقاطع مع دور الدولة ومؤسساتها الدستورية. وهذه تعد فرصة كبيرة للأحزاب الإسلامية المعتدلة لبلورة صيغة جديدة من فن إدارة الدولة بأسلوب يعتمد الحداثة بمفهومها العلمي الجديد دون المساس بالمادة الدستورية المعروفة والتي نجدها في جميع الدساتير العربية والإسلامية التي تنص على (إن الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ أساس للتشريع).